



المواطنة وتحدياتها بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣

مدرس مساعد حاتم كريم عبد الستار

كلية الفنون الجميلة _ جامعة بغداد

Hatim.k@cofarts. uobaghdad.edu.iq

ملخص البحث :

شهد العراق بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ وخضوعه للاحتلال لأمريكي تغييرات كبيرة أصابت بنية المجتمع العراقي وخاصة مفهوم المواطنة والذي أصابه الشلل لا سيما في مجال السياسات الحكومية وبسبب الاجواء المشحونة بالتوتر و فقدان الامل اخذت العديد من الاصوات ترتفع حول ضرورة تنميه روح المواطنة و الدعوة لجعل مصلحة البلد فوق كل اعتبار ، لكن بالمقابل واجه ذلك عددا كبيرا من التحديات والمعوقات التي تعرقل عملية تحقيق الديمقراطية والتي كانت عقبة امام بناء الهوية الوطنية العراقية وان افتقاد المواطنة القى بظلاله على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، لذلك لا بد من اي مجتمع الحفاظ على الشعور والاحساس الانتماء لدى الفرد في هذا المجتمع فكلما توفرت مقومات سياسية وتشريعات دستورية وقوانين تنبذ التباين والتمايز بين المواطنين على اسس طائفية وقومية كلما زاد الولاء للوطن و نمت المواطنة بين جميع مكونات المجتمع وهذا التوجه يعد من اهم ركائز الديمقراطية

الكلمات المفتاحية: المواطنة، سمات المواطنة العناصر الاساسية للمواطنة، التحديات

Citizenship and its challenges after the change of the political system in Iraq in 2003

Assistant Lecturer

HATEM KAREEM ABDEL SATTAR

Hatim.k@cofarts. uobaghdad.edu.iq Abstract:

After changing the political system in 2003 and being subjected to the American occupation, Iraq witnessed major changes that affected the structure of Iraqi society, especially the concept of citizenship, which was paralyzed, especially in the field of government policies. Due to the atmosphere charged with tension and loss of hope, many voices began to rise about the necessity of developing the spirit of citizenship and calling for making the country's interest above all considerations. However, in return, this faced a large number of challenges and obstacles that hindered the process of achieving democracy, which was an obstacle to building the Iraqi national identity. The lack of citizenship cast a shadow over political and social stability in the

country. Therefore, any society must maintain the feeling and sense of belonging among the individual in this society. The more political components, constitutional legislation and laws are available that reject differences and discrimination between citizens on sectarian and national grounds, the more loyalty to the homeland increases and citizenship grows among all components of society. This trend is considered one of the most important pillars of democracy.

Keywords: Citizenship, characteristics of citizenship, basic elements of citizenship, challenges,

المقدمة :

يعد مفهوم المواطنة من اكثر المفاهيم المعاصرة اثارة للنقاش والجدل ،كونه مفهوم يتميز بالتداخل والتشابك في سياقات معرفية ومفاهيمية اذ شغل هذا المفهوم اغلب الباحثين والدارسين، يعود ذلك لاهمية واشكالية هذه القضية كونها تواجه اغلبية مجتمعات عالمنا المعاصر كما ان البحث عن مفهوم المواطنة في مجتمع يتميز بالتنوعية الاثنية والطائفية والعرقية والدينية مسألة معقدة كثيرا كون العراق ومنذ تأسيسه عانى من الازمات الكبيرة والتي ادت الى اشكاليات كبيرة في مفهوم المواطنة ، وتعود هذه الاشكالية الى بيئة المجتمع العراقي وبناء وتشكيل الحكومات العراقية وكيفية طبيعة نظام الحكم . بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ حدثت تغييرات اصابته بنية المجتمع العراقي وخاصة مفهوم المواطنة بسبب السياسات الحكومية الخاطئة والتوتر وفقدان الامل ، لذلك كان من الضروري الحث على تنمية روح المواطنة وجعل مصلحة البلد فوق اي مصلحة اخرى ، لكن وجه ذلك عددا من التحديات منها سياسية ، اقتصادية ،اجتماعية ،ثقافية ، بيئية . تعليمية تقف عائقا امام تحقيق الديمقراطية بشكل كامل وتطبيق مبدأ المواطنة من خلال بحثنا هذا سنتطرق الى ابرز التحديات التي واجهت وتواجه مفهوم المواطنة اذ ان تحقيقها يسهم في القضاء على العنف والطائفية والتمييز العنصري والتضييق في الحقوق والحريات وغيرها من المعاملات غير الانسانية .

اهمية البحث

البحث في هكذا موضوع له اهمية كبيرة كونه يتناول موضوع له تأثيرا كبيرا من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق وخاصة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ اذ شهد العراق ولايزال تحولا كبيرا في جميع المستويات وخاصة التغييرات التي طرأت على بنية النظام السياسي . ان الضمانة الحقيقية لوجود المواطنة وتعزيز ثقافتها هو الاعتراف بالتنوع والتعدد الديني ، المذهبي ،العراقي، واعطاء كل جزء من مكونات الشعب العراقي حصة دون اقصاء او تهميش . اذ لايمكن لاي دولة ان تتطور دون وجود المواطنة .

اشكالية البحث

تكمّن اشكالية البحث في الكشف عن التحديات التي واجهت مفهوم المواطنة في العراق بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، اذ كان للاحداث المتعاقبة منذ تغيير النظام وحتى الان تأثير على فكرة المواطنة والانتماء الوطني اذ بدا المواطن يتجه الى ثقافات وولاءات فرعية بدلا من المواطنة ومن خلال هذه الاشكالية نشير الى عدة تساؤلات اهمها

- ١- مالمقصود بالمواطنة
- ٢- ماهية سمات ومزايا المواطنة
- ٣- ماهية عناصر المواطنة
- ٤- ماهي ابرز التحديات التي واجهت المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

فرضية البحث

تنطق فرضية البحث من اشكالية مفادها ان مفهوم المواطنة تآثر وبشكل كبير بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ اذ واجه الكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والبيئية وغيرها والتي اثرت وبشكل كبير على هذا المفهوم

منهجية البحث

تركز دراسة كهذه استخدام اكثر من منهج لتغطية موضوع البحث اذ اعتمدنا بشكل كبير على المنهج الوصفي ومنهج التحليل النظري لغرض تحليل وتفسير القضايا المتعلقة بقضية المواطنة

المبحث الاول: مفهوم المواطنة وسماتها

المطلب الاول: المواطنة مفهومها وعناصرها الاساسية

اولا: مفهوم المواطنة:-

المواطنة بشكل عام هي المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في اختيار نظام الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي دون اي تمييز - كاللون أو اللغة - مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، كما يلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها، بما تشعره بالانتماء إليها، ويترتب على المواطنة الديمقراطية أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخ... (درويش ٢٠٠٩ ، ٤٩)

تُعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، "بأنّ المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة". (الشمري، ٣٣)

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أنّ المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تُميز بين المواطن والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقاً. وتؤكد

أنَّ المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم. (الكواري ٢٠٠١، ٦٠)

لغة : المواطنة مأخوذة في العربية من الوطن، أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، ويُقال وَطَنَ البلد أي اتخذهُ وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أم لم يولد. (عبد الحميد ٢٠٠٨، ٢٤٦٢)

أما الاصطلاحاً، فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن، في إشارة واضحة إلى مشاعر حب الوطن والارتباط به وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية، أما **المواطنة** فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف من خلالها الفرد حقوقه وواجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات الحرب والسلم والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردى الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات. (عطية ٢٠١٨، ٢٥٨)

يتضح مما سبق أن مبدأ (المواطنة) هو مفهوم شامل له عدّة أبعاد متنوعة منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضاً ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجاً، ولذلك إن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بعدة عوامل منها القانون الوطني والنضج السياسي والرقى الحضاري. وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع وثابت لمبدأ المواطنة (عجيل ٢٠٠٣، ١١٨)

ثانياً: عناصر المواطنة

تتكون المواطنة من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- ١- **العنصر المدني:** يعني العنصر المادي الحرية الفردية، وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان، وحق التملك، والحق في العدالة. (علاونة، ١٣)
- ٢- **العنصر السياسي:** يعني حق المشاركة في الحياة السياسية بكافة أشكالها، بوصف المواطن عنصراً فاعلاً في السلطة السياسية من خلال البرلمانات والمجالس الشعبية (عطية ٢٠١٨، ٢٥٩)
- ٣- **العنصر الاجتماعي:** يعني تمتع المواطنين بخدمات الرفاهية الاجتماعية، وإشباع حقوقه الاقتصادية، والتي تتضمن التعليم و الرعاية الصحية، ولهذا يُقال عن كل كائن بشري أنه يتمتع بحقوق المواطنة، مثل الحقوق والواجبات، إذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة، لها معناها السياسي المعتقد به قانوناً يتصل بمصلحته الخاصة، وفي المشاركة في الالتزامات، والحرية في اتخاذ القرارات، التي تمثل شأن المصالح العامة، وكذلك المشاركة في المجتمع المدني (عطية ٢٠١٨، ٢٦٠)

يرى الباحث ان الوعي بمبدأ المواطنة نقطة اساسي للبدء في تشكيل نظرة الفرد إلى نفسه، وإلى دولته، وإلى شركائه في صفة المواطنة وعلى أساس هذه المشاركة يكون الانتماء إلى الوطن ومن خلال صفة المواطن تأتي المساواة؛ فلكل مواطن الحقوق نفسها وعليه الواجبات ذاتها .

المطلب الثاني: انواع المواطنة ومقوماتها الاساسية

اولا: انواع المواطنة

مر مفهوم المواطنة بعدد من المراحل والتي من خلالها وصل الينا المفهوم الحالي، والذي يقوم على اساس وجوب المساواة بين جميع المواطنين في كافة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها وعلى هذا الاساس يمكن ان نقسم مفهوم المواطنة الى ثلاث انواع .

١- **المواطنة المدنية** : تعد اقدم انواع المواطنة ظهورا وهي اهم نتائج القرن الثامن عشر والتي من خلالها تم اقرار المساواة في الحقوق المدنية، مثل حرية الفكر والتعبير وحرية العبادة والحرية الدينية وافر ذلك بمبدأ المساواة بين جميع المواطنين وامام القانون (عطية ٢٠١٨، ٢٨٩)

٢- **المواطنة السياسية** : ظهرت المواطنة السياسية في منتصف القرن التاسع عشر اذ اكدت على عدد من الحقوق الخاصة بالمشاركة في ادارة حكم الدول اذ تتمثل بحقوق المواطنة السياسية، كالحق في التصويت والترشيح للوظائف العامة في الدولة (عطية ٢٠١٨، ٢٦٠)

٣- **المواطنة الاجتماعية** : هي احد مظاهر النضج والكمال لمبدأ المواطنة، ظهرت في القرن العشرين اذ تقوم على اساس ضمان الدولة بتوفير حد ادنى من الامان الاقتصادي لمواطنيها، والعمل على ازالة الطبقات والفوارق الاجتماعية في الدولة خاصة في ظل سيطرة الرأسمالية على الكثير من اقتصاديات الدول (عطية ٢٠١٨، ٢٦٠) .

ثانيا: مقومات المواطنة الاساسية

لتحقيق مبدأ المواطنة بشكل فعال داخل اي دولة يحتاج لبعض المقومات الاساسية والتي من خلالها تتحقق المواطنة داخل الدولة ويصبح جميع المواطنين في الدولة بلا تمييز ولا فرق بينهم لاي سبب وعلى هذا الاساس فإن مقومات المواطنة الحقيقية هي:

١- **المقوم القانوني والدستوري** : ان مبدأ المواطنة لم يستقر الا من خلال حكم القانون اذ يعد من اهم الاسس التي نصت على هذا المبدأ كان بداية النهضة الاوربية عندما بدأت الدولة القومية تهتم باصدار القوانين التي تنص على المساواة بين المواطنين في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (مصطفى، ٦٢)

٢- **التمتع بالحقوق وتحمل الواجبات** : يعد تمتع الاشخاص بالحقوق و وتحمل الواجبات العامة من المقومات الاساسية للمواطنة كالحق في الامن والسلامة والتعليم والصحة والحرية والتمتع بالحقوق الاقتصادية النظام، والى جانب وجوب المساواة في التمتع بالحقوق يجب ان يكون هنالك مساواة في

تحمل الواجبات العامة، مثل احترام النظام والقوانين والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، والمساهمة في أداء الواجبات العامة (مصطفى، ٦٣)

٣- **الشعور بالانتماء للوطن**: يعد شعور الانتماء للوطن من أهم مقومات المواطنة، الانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل باخلاص لارتقاء وطنه والدفاع عنه، وهذا الشعور يجب على الدولة دعمه والعمل على نشره بين جميع أفراد شعبها، كما أن أحد أهم واجبات الدولة هي تعزيز المساواة بين أفراد الدولة كافة وحماية كرامتهم الإنسانية في الداخل والخارج وتقديم الضمانات الأساسية لمنع انتهاك حقوقهم السياسية والمدنية، فالمواطنة علاقة قانونية اجتماعية تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة (عطية ٢٠١٨، ٢٦٢)

المطلب الثالث: سمات المواطنة ومزاياها

إن المواطنة الحقيقية كسمة هي انتماء المواطن إلى وطنه وهي صفة يتصف بها ساكن هذا الوطن ولا تعني اتصاف الجميع بهذه الصفة بمجرد الانتماء الشكلي للوطن والعيش على أرضه وحمل اسمه في علامات الدلالة وخاصة في بطاقة التعريف أو في جواز السفر، إن هناك من الأفراد من ينتمون إلى الوطن شكلاً بالاسم فقط ولا ينتمون إلى الوطن عمقاً ومضموناً كونهم لا يدركون حقيقة الانتماء إلى الوطن وحقيقة دورهم وواجباتهم تجاه وطنهم وحقيقة الأمر هنا إن هؤلاء الأفراد لا يتصفون بصفة المواطنة مضموناً وعمقاً وإن اتصفوا بها شكلاً واسماً فحسب.

أولاً: سمات المواطنة

إن المواطنة صفة أساسية تلازم المواطن الحقيقي وهذه الصفة لا تتحقق إلا بوجود وطن تقوم عليه أسس الدولة والمجتمع إذ يتحدد من خلال ذلك دور المواطن في الدولة والمجتمع وماله من حقوق وما عليه من واجبات أساسية يتطلب منه أن يؤديها تجاه وطنه فالحقوق والواجبات سمتان أساسيتان تلاصقان الفرد المواطن وتدفعانه إلى تعميق صلاته وارتباطه بالوطن حيث تبرز صفته الحقيقية واتصافه بالمواطنة الحقة.

إن الاتصاف بالمواطنة الحقيقية لدى الراشد أو الطفل يتجسد حقيقة بسمات عديدة تعبر عن جوهر المواطنة أبرزها (عربي ٢٠٢٥)

١. الاعتزاز بالانتماء الصميمي إلى الوطن.
- ٢- الافتخار بثقافة الوطن وحضارته وعدم التجاوز على هذه الثقافة وقيمها.
- ٣- الحرص على ممتلكات الوطن العامة والمحافظة عليها في كل الحالات والظروف.
٤. الاسهام الفاعل في تطور الوطن وتقديمه في كافة الميادين.
٥. الدفاع عن الوطن في كل المحافل والتضحية من أجله.

٦. الالتزام بتنفيذ القوانين والانظمة السارية في الوطن وطاعتها بكل حرص واخلاص من أجل امن وامان المجتمع وسلامة الوطن وازدهاره.

٧. العمل مع المجتمع في تحمل المسؤولية تجاه القضايا المصيرية التي تواجه الوطن. إنطلاقاً من هذه الصفات يتبلور موقف الإنسان المواطن من قضية المواطنة في إطار الحقوق والواجبات والسعي إلى تفاعلها المؤثر اتجاه خدمة الوطن ومجتمع ، وباتجاه تعميق الاحساس بالمواطنة اذ ينمو هذا الاحساس عن طريق السعي إلى اكتشاف الوطن لذاته ومحيطه أولاً، ثم عن طريق المعرفة والمعاشية والقرب ثانياً، ومن خلال هذا الاكتشاف تتشكل لديه الاقتناعات والتصورات المرتبطة بوجوده والوعي بمختلف الابعاد الحقوقية والاجتماعية والثقافية وهذا ما يساعده بعد ذلك على بناء المواقف والاتجاهات ومناقشتها في ضوء القيم السامية للمواطنة كما يساعده ذلك على بناء القدرات والمهارات التي تمكن من الابداع والتميز من أجل تطوير مسيرة الوطن وتغذيتها بكل أساليب التشجيع والتحفيز إذ ان هذه الاساليب ستخدم الوطن وتعمق المواطنة مثلما تخدم المواطن المبدع والمبتكر من أجل تقدم وطنه .(اسماعيل ٢٠١٨ ، ٣١٨)

وعلى هذا الاساس نجد ان جميع المجتمعات الانسانية في مختلف بقاع الارض تعمل بكافة قدراتها وعلى اختلاف مناهجها التربوية والتعليمية على غرس مبادئ المواطنة في نفوس الأطفال من النشء الجديد لإيمانها ان الغرس الصحيح للمواطنة في نفس المواطن لابد ان تبدأ من الطفولة بوصفها الارض الخصبة، وقاعدة النمو المتساعد للمواطنة الصالحة.(اسماعيل ٢٠١٨ ، ٣١٩)

وقبل ذلك كانت الاديان السماوية قد خطت بهذا الاتجاه مؤكدة على أهمية غرس روح المواطنة وتعميقها في نفوس الأفراد من أبناء الوطن لكي يعم الاخاء والتسامح والعدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد، وقد وضعت هذه الاديان العديد من الشرائع التي تأمن وتحمي تطبيق ذلك وهذا ما نجده واضحا في الكتب المقدسة للاديان السماوية.(اسماعيل ٢٠١٨ ، ٣٢٠)

ثانيا: مزايا المواطنة :

تعدّ المواطنة فكرة اجتماعية وسياسية وقانونية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير جدا والارتقاء بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمن الحقوق والواجبات، ومن مزايا المواطنة :-

١- متانة النسيج الوطني و تتحقق المساواة بين السكان ، اذا ينال الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته فالواقع يؤكد أن هنالك علاقة بين مفهومي المواطن والمواطنة اذ لا يمكن أن تتحقق المواطنة من دون مواطن يشعر شعورًا حقيقيًا بحقوقه وواجباته في وطنه فلا مواطنة

من دون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته. (اسماعيل ٢٠١٨، ٣٢٠)

٢ - المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون ، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه، فالمواطنة هي الحق الفردي لجميع أبناء الوطن في تقرير مصير الوطن، والتمتع بكل خيارات

٣- تعترف بالتنوع والتعدد الديني و العقائدي ،العرقي ، اللغوي ، السياسي ، الثقافي الطائفي والاجتماعي والاتجاه الأيديولوجي.

٤-الحفاظ على حقوق الأقليات والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة، والمواطنة هي المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الانتماءات الدينية،المذهبية،القبلية، العرقية أو الجنسية، فكل مواطن له حقوق وعليه لواجبات، والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن ولا تحدث تغييراً في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزيفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، إذ توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن. وهي التعبير الطبيعي عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن، ثقافة تؤكد حاجة كل منا إلى الآخر وأن ثقافة الفرد هي محصلة ثقافة كل أبناء الوطن، فهي ليست ثقافة فئوية أو طائفية أو جنسوية فقط ، إنما هي ثقافة وطن بكل تنوعاته وأطيافه كما أنه في المجتمع المدني يتجاوز أفراد المجتمع الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة، ويعترفون بمبدأ الاختلاف في العقيدة الدينية التي يجب ألا تحول دون الانتساب إلى مواطنة مشتركة، لأن المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع والاختلاف، وتولد جانبي الواجبات والحقوق.(عكروف ٢٠٢١، ٩٣)

٥- تمكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخباً ومنتخباً للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات، وتحدد منظومة القيم والسلوك لاكتساب المواطنة والتربية عليها، كما تحدّد الإطار الاجتماعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة، وهي تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة، كونها تنقل الحق الإنساني إلى حق للمواطنة عبر تشريعه وتقنينه كما تضمن استمرار المجتمع في الإطار السياسي الذي يعبر عنه وهو الدولة فالمواطنة أرقى من أن تكون مفهوماً، هي في الحقيقة مبدأ الدولة الحديثة ومرتكزها، بل عمودها الفقري في النشوء والاستمرارية في التكوين والبقاء، (عكروف ٢٠٢١، ٩٤)

اذ هي قيمة أخلاقية واجتماعية وسياسية وسلوك ممارس قبل أن تكون معرفة وثقافة، وهنا تنتقل المواطنة من كونها توافقاً أو ترتيباً سياسياً تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية، يعبر أداؤها من جانب المواطنين عن

نضج ثقافي، ورقي حضاري، وإدراك سياسي إيجابي ببناء وتؤدي إلى بناء نظام سياسي مدني تعددي متنوع في العرق والمؤسسات (الأسرة، العائلة، القبيلة، الحزب، النقابة) والثقافة والأيدولوجيا والدين، مرتفع عن تعدديته نحو تكاملها وتفاعلها من باب احترام المشاركة الشعبية للمواطنين وتبويتها صدارة السلطة على مؤسسات الدولة، لأنها هي المصدر للسلطة والممارسة السياسية عبر المؤسسات التمثيلية وعليه فالمواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع. تتطور وتتقدم المجتمعات بجهد أبنائها جميعاً (مصطفى، ٤٠)

المبحث الثاني: تحديات المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد التغييرات التي شهدتها العراق عام ٢٠٠٣ برزت في المجتمع العراقي مفاهيم عديدة ومتنوعة ومهمة بالنسبة للأفراد منها سياسي واجتماعي وعلمي جاء ذلك نتيجة انفتاح العراق على غيره من الامم والشعوب بعد اغلاقه لفترة طويلة قبل تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، ومن بين تلك المفاهيم مفهوم (المواطنة) المواطنه ، إذ تعد قضية المواطنة من المشكلات التي واجهت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثه والسبب في ذلك هو التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان كما ان اغلب النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية عرفت بالشمولية والمركزية وكان سببا اساسيا في عدم ايجاد الحلول الحقيقية لمشكله الوحدة الوطن منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ ، فبعد انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣ طرحت فكرة المواطنة والتي اتاحت الفرصة الكاملة لجميع مكونات الشعب العراقي في التعبير عن نفسها وامالها وتتطلع لاسس تحافظ على حقوقها،، لكن واجهت المواطنة ومشروع المواطنة عدة تحديات اهمها.

المطلب الاول: التحديات السياسية والاقتصادية

على الرغم من مرور وقت طويل على تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من اتخاذ مجموعه من الاجراءات و انجاز العديد من المهام التي ترمي الى بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد يقوم على اسس دستورية سليمة تتجسد فيها جميع مبادئ الديمقراطية الحقيقية وتسان فيها الحقوق والحريات العامة لكن لازال العراق يواجه مجموعة من التحديات التي تواجه المواطنة اهمها:

اولا :التحديات السياسية:هناك مجموعة من التحديات السياسية التي تواجه المواطنة في العراق اهمها:

١ - تركة الماضي : شهد العراق احداث عنف سياسية شديدة على مدار عقود طويلة منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ حتى لاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، استمرت بعض هذه الاحداث وتنامت بشكل كبير مما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي العراقي، بحكم الطابع القبلي الموجود، الا ان الربط بين العوامل السياسية والعوامل القبلية والمذهبية والاثنية انتهى الى تعميق روح الانتقام،

وبالتالي أصبح النظر الى الماضي جزءاً لا يتجزء من حاضر ومستقبل العراق، واصبح المجتمع يتصرف وفقاً لهوى الماضي اذ كانت نتيجة ذلك تعزيز الصراع والاختلاف بين ابناء العراق، مما عرض وحسدة المجتمع وتعايشه سلباً لمخاطر جملة (عجيل ٢٠٠٣، ١٣٣)

٢ - **ازمة الهوية :** ان البناء الخاطئ للدولة الجديدة يحول سياسات الهوية الوطنية الى استراتيجيات للتفتيت والانقسام وتحريك الصراع الى مستوى المواجهة أو الحرب الاهلية، فسياسة المحاصصة تحولت من اعتراف بالتنوع الى تأطير شرعي للانقسام وتكريس للتناثر، وان الاشكالية الكبرى للتنوع الاثني والمذهبي والاصطفافات السياسية التي تشكلت وفق الهويات الفرعية الفئوية تسببت بمزيد من العزلة والعزل للمكونات الاجتماعية، حتى غدا العزل الفئوي من ابرز سمات المجتمع العراقي ولم يعد قبول الاخر امراً يسيراً، واصبح معه الانتماء للمكان والرقعة الجغرافية المعينة فوق الانتماء للوطن (الغرابي ٢٠٢٥)

٣- **عدم وجود بيئة سياسية سليمة :** يعاني العراق منذ عام ٢٠٠٣ من سوء الاوضاع الامنية، اذ كان يشهد البلد يومياً العشرات من القتل والجرحى جراء العمليات الارهابية، وان الاطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية ان ذاك لم يجدوا منفذاً للاتفاق، وبالتالي الحد من هذه الاعمال الاجرامية، فكل طرف في ظل الظروف المأساوية يحاول الحصول على المكاسب السياسية على حساب الطرف الاخر مع تناسي ما هو دورهم وسبب وجودهم وما عليهم فعله بعد انتخابهم، وفي اثناء تولي السلطة او في المعارضة (محمد ٢٠١٤، ٨١)

٤- **غياب المؤسسات السياسية الموجهة لعملية التعايش السلمي :** يمثل غياب التوجيه السياسي من قبل المؤسسات السياسية من ابرز مسببات ازمة التعايش السلمي داخل البلاد، وتعد المعضلة الاكثر جدية في هذا المضمار، وهي مشكلة لا تستطيع التغييرات البنوية والجزرية او المؤسسية ان تعالجها ما لم تتوافر النية السليمة الواضحة من قبل تلك المؤسسات، واصبح من الصعب الحديث عن الخطوات الاولى في مجال التعايش السلمي مادام لا توجد مؤسسات حقيقية تسعى لذلك ، ، كما ان عدم الوضوح وغياب التوجيه والتماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات هو ابرز المعوقات التي تقف وراء بناء سياسة تعايش ملائمة تتناسب والوضع العراقي (الخرعلي ٢٠١١، ١٨٠).

٥ - **غياب الثقة بين القوى الممثلة لمكونات الشعب العراقي :** ان المجتمع العراقي بمختلف اطيافه وقومياته واديانه، منقسم اجتماعياً وفكرياً، فالفئات المثقفة من كل المكونات الاجتماعية ما زالت معزولة عن القواعد الاجتماعية وتحديدًا بواسطة رجالات الطوائف والقبائل والاحزاب، والمجموعات الاخيرة تهدف الى وضع سياج مرتفع حول قواعدها الاجتماعية اما لاعتبارات سياسية او لاعتبارات الحفاظ على مجموعها الاجتماعي من تغيير انتماءاته، وخصوصاً العقائدية، وهذا الامر بالمحصلة

انما يعبر عن سياق مبني على التوهم والاصرار على التفكير غير المدروس والمعتمد بشكل فعلي على تداعيات الماضي وتناقضات الحاضر في الغالب الا هم لهذا السياق، من خلال ما تعكسه خلافاتها السياسية من واقع مر يؤثر سلباً على تبادل الثقة فيما بين اطياف المجتمع (مهدي ٢٠٢٥) ٦-الصراعات والخلافات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية، ومدى قدرتها على بلورة رؤية وطنية تتسع للجميع، من المسببات الحقيقية لازمة التعايش والمواطنة في العراق، فما زال اكبر الغائبين هو عدم وجود بلورة لاتجاه وطني قائم على اساس وضع مصلحة العراق فوق الكل والاحترام الكامل لكل الثقافات الفرعية العراقية ليعمل الجميع من اجل بناء دولة وفق الاسس الموضوعية والتي تنهض بالمجتمع وتحقق قدراً من الممارسة الديمقراطية الناجحة هي السبيل الوحيد الذي ينتظر من الحكومات القيام به ويتعقد الوضع مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين وعدم قدرتهم على ايجاد قاعدة قناعة سياسية لدى الناخبين الا بارجاعهم الى اصل الانتماءات الاولى والقول ان ما يربطهم بالآخرين انما هو الخوف وعدم الثقة، ووجوب نسيان الاف السنين من التعايش والمصاهرة... وهذا الامر انتهى الى تعقيد تشكيل الحكومة، اذ لا يوجد اغلبيه يمكن الاعتماد بها لكي تشكل حكومة بمفردها، ولا بد من الائتلاف، وطالما ان الاحزاب بنيت على قاعدة الانتماءات اذا يتوجب من ممثلي الاحزاب التي تدعي انها تختلف مع بعضها تاريخيا ان يتعايشوا ويتفقوا على ادارة البلد. (الخرزلي ٢٠١١، ١٨٨).

ثانياً: التحديات الاقتصادية :

واجه العراق منذ عام ٢٠٠٣ أزمات اقتصادية كبيرة اثرت على المواطن بشكل عام وعلى مفهوم المواطنة بشكل خاص، الواحدة تلو الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور اقتصاده بشكل كبير، في الحقيقة، إن إخفاق التجربة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين يعود إلى تفشي الفساد، وتحكم الطائفية والمذهبية بمقدرات البلاد الغنية. (خدوري ٢٠٢٥)

استغلت الحكومات السابقة المصدر الاقتصادي الرئيس للبلاد، الريع النفطي، برسم الموازنات السنوية، بافتراض زيادة مستمرة لأسعار النفط، فعينت عشرات الآلاف من الموظفين في الدولة، بحاجة لهم أو من دون حاجة، فتحوّلت الموازنات السنوية إلى خزانة لتوزيع المعاشات وأجور التقاعد لملايين الموظفين، بحيث فقدت الدولة الإمكانية للإنفاق على تشييد البنى التحتية الضرورية، والاستثمار في المشاريع الإنمائية الضرورية، وتقليص أو إيقاف نظام البعثات الدراسية للمتقنين لتكملة تعليمهم العالي في الخارج، أو حتى إمكانية صرف معاشات الموظفين في بعض الأشهر. (الدليمي ٢٠٢٢، ١٥٠)

إذ انهار النظام الاقتصادي للبلاد، وتشتت البطالة بين الخريجين الجدد، وتكررت المظاهرات الاحتجاجية، وتدهور الأداء الاقتصادي والنمو الاجتماعي إلى مصاف المستويات الدنيا عالمياً،

ومن ثم، تواجه الموازنة السنوية عجزاً مستمراً لا يمكن تلافيه دون الديون الخارجية، في ظل غياب المشاريع التنموية، وازدياد أعداد المهاجرين والنازحين إلى عدة ملايين، جنباً إلى جنب زيادة معدلات الفقر والامية.

ويشكل الريع النفطي، المصدر الأساسي لاقتصاد البلاد، نحو ثلثي ناتج الدخل القومي، و ٩٥ في المائة من الموازنة السنوية ومن ثم، فأى تحسن اقتصادي سيعتمد على معدل الإنتاج النفطي والأسعار. (الدليمي ٢٠٢٢، ١٥٢)

واستعرض «معهد التمويل الدولي»، المؤسسة المالية البحثية في نيويورك التي تضم ٤٥٠ عضواً من مؤسسات عالمية مختلفة من ٧٣ دولة، في تقرير صدر له عام ٢٠٢٠ التحديات التي تواجه العراق، وتشمل الاستنتاجات الآتية:

انخفاض أسعار النفط وتقلص الإنتاج النفطي بسبب قرارات مجموعة «أوبك بلس» في عام ٢٠٢٠، نتيجة إغلاق جائحة كورونا التي فرضت فترات طويلة من الإغلاق، وكثيراً من الإرباك لكل من الاقتصاد العراقي والعالم، وقد تأثر العراق سلباً بإصابات «كوفيد-١٩» التي سجلت معدلات عالية جداً بالنسبة للإصابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويضيف تقرير «معهد التمويل الدولي» أن اقتصاد العراق في ٢٠٢٠ شكل أسوأ أداء اقتصادي للبلاد منذ ٢٠٠٣. (الدليمي ٢٠٢٢، ١٥٥)

المطلب الثاني : التحديات الاجتماعية والثقافية

تعد التحديات الاجتماعية والثقافية من ابرز التحديات التي تواجه المواطنة في العراق خاصة وان العراق بلد متعدد الاثنية القومية والعرقية ومتعدد الثقافات .

اولا :التحديات الاجتماعية : ادت تقسيمات البيئة الاجتماعية الى نقل الولاء من الدولة الى الولاءات الفرعية بحسب الانتماء العرقي او الديني او الطائفي ومن ثم تجاهلت المفهوم الوطني الامر الذي اضعف الشعور بالهوية الوطنية العراقية وبالمواطنة ، تعمقت هذه الحالة لأسباب عديدة اهمها .

١-**الاشكالية الطائفية والولاءات الفرعية :** تعد من اهم المشاكل الاجتماعية واكثرها خطورة على مبدأ المواطنة كونها قسمت المجتمع العراقي وجزأته ، ان التنوع كان مصدر امن واستقرار ولم يكن ظاهراً بهذا الشكل الذي عرفه العراق بعد عام ٢٠٠٣ والى الان ، والسبب يعود الى ظاهرة التشيئة السياسية التي مارستها السلطات بعد عام ٢٠٠٣ والتي بنيت على اسس دينية وطائفية وعرقية متناحرة بذلك مفهوم المواطنة، اذ وجدت الاطراف السياسية ان ترسيخ الانقسامات المجتمعية على اسس طائفية مصلحة جوهرية لها من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والنفوذ، وبذلك اصبحت المواطنة ضعيفة وان الولاءات الجزئية اصبحت اعمق منها (طيب ٢٠١٧، ٢٣٩)

٢-**التكوينات القبائلية والعشائرية :** تعد احد اهم العوامل الاجتماعية التي ساهمت في عدم الاستقرار المجتمعي واثرت بشكل كبير على مفهوم المواطنة ذلك بسبب تنامي دور العشائر ولاسيما على

الصعيد السياسي والذي يؤثر سلبا على مفهوم المواطنة اذ لم يوظف بالشكل الصحيح فضلا عن تأثيره في البناء الحقيقي للمجتمع المتحضر الذي يقوم احد ركائزه الاساس المدنية فهي تستقطب الولاءات الاعلى لقطاعات كبيرة من المواطنين الامر الذي يؤثر سلبا وبشكل كبير في الولاء الاساس وهو الولاء للوطن اذ يؤدي الى التفكك البنيوي لأجهزة الدولة ومؤسساتها (طيب ٢٠١٧، ٢٣٩)

٣- **ازمة الاندماج الاجتماعي:** تعد من ازمة الاندماج من اهم عوامل عدم لاستقرار الاجتماعي تولدت هذه نتيجة التخلف الذي يعاني منه المجتمع العراقي كالتعصب الديني والطائفي والامية والانشقاقات السياسية وغياب المساواة وضعف العدالة في المجتمع وهذا نتيجة تراكمات لعقود كبيرة ومن اسباب مشكلة الاندماج الاجتماعي هو ارتباط المجتمع العراقي سلبيا بالموروثات التاريخية فضلا عن ضعف ثقافة التعدد والتنوع كما ان التفسير الخاطئ لتفسير التشريعات الدينية وتوظيفها لمصالح سياسية كلها اسباب ادت الى ضعف الاندماج الوطني (خليل ٢٠٢٠، ٤٤)

ثانيا: التحديات الثقافية

واجه العراق بعد تغيير النظام السياسي مجموعة من التحديات الثقافية والتي اثرت بشكل كبير على النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية والمواطنة ومن ابرز هذه التحديات

١- **تدهور المؤسسات التعليمية والثقافية :** اذ تعرضت اغلب المؤسسات التعليمية والثقافية الى التدمير والاهمال مما اثر بشكل سلبي على جودة التعليم ونشر الثقافة الامر الذي ادى الى هجرة عدد كبير من المثقفين والاكاديميين (مصطفى ٢٠١٣، ١٦)

٢- **انتشار الافكار المتطرفة:** ساهم الفراغ الامني والسياسي في انتشار الجماعات المتطرفة الامر الذي اثر على التنوع الثقافي والديني في العراق وهدد التراث الثقافي الغني

٣- **ضعف البنية التحتية الثقافية:** اذ عانت المراكز الثقافية والمتاحف المسارح وغيرها من الاهمال والتدمير الامر الذي قلل من الفعاليات الثقافية واهضعف الحركة الثقافية في البلاد

٤- **الهجرة والنزوح:** ادت الاوضاع الامنية والسياسية الى هجرة ونزوح عدد كبير من العراقيين فما فيهم الكثير من الفنانين الامر الذي اثر على المشهد الثقافي المحلي بشكل كبير (عبدالله ٢٠٢٤، ١٥)

٥- **فقدان التراث الثقافي :** تعرضت المواقع الاثرية والمتاحف الى النهب والتدمير مما ادى الى فقدان جزء كبير من التراث الثقافي والحضاري العراقي الذي يمتد الالف السنين

٦- **ضعف الاعلام الثقافي:** يرى الباحث ان تراجع دور الاعلام الحكومي في نشر الثقافات المتعددة لمكونات الشعب العراقي والتعريف بالمكونات العراقية الاصلية وازهارها بين فترة واخرى احد اهم اسباب ضعف المواطنة في العراق

المطلب الثالث

التحديات البيئية والتعليمية

واجه مفهوم المواطنة تحديات بيئية وتعليمية عديدة خاصة بعد عام ٢٠٠٣ إذ أثرت الظروف السياسية والامنية والاقتصادية بشكل كبير في هذه المجالات سنتناول في هذا المطلب أبرز التحديات البيئية والتعليمية وما هو أثرها على مفهوم المواطنة .
اولاً: التحديات البيئية :

تعرف البيئة بأنها الحيز الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على الموارد المادية والاجتماعية ويمارس فيه علاقاته مع الآخرين ومن المعروف إن البيئة الطبيعية تعتمد على ثلاثة مكونات اساسية ، هي الماء والهواء والأرض والتي تعد من الشروط الأساسية في استمرار الحياة ، ولكي يبقى الإنسان على قيد الحياة فقد اعتمد على الموارد الطبيعية والذي بدوره أدى إلى تحويلها إلى مواد و سلع مصنعة مما أدى إلى ارتفاع معدلات التلوث في نوعية عناصرها وبالتالي وضع تحديات إضافية على التنمية البشرية المستدامة ورفاهية الإنسان، فقد أصبح تلوث الهواء والماء والتربة يهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات في الحيز الحيائي في العالم عامة والعراق بشكل خاص ونظرا لعلاقة رفاهية الإنسان بالعوامل البيئية المحيطة وانطلاقاً من ضرورة تنمية واستغلال مصادر الطبيعة بالشكل الأمثل لابد من إعادة النظر في كيفية التعامل مع البيئة ووضع تخطيط سليم لاستغلال مواردها بطريقة مدروسة ،وان هدرها أو نفادها في المستقبل يكون أكثر خطراً على النمو والتنمية المستدامة ومن ثم الإخلال في النظام البيئي وما يترتب عليه من آثار سلبية على العالم الحيائي (الياسري ٢٠٢٥)
واقع البيئة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

بعد عملية التغيير التي حدثت في العراق عام ٢٠٠٣ تحققت خطوات جديدة في مجال البيئة وقد تغيرت النظرة باتجاه الحفاظ على البيئة من خلال تأسيس وزارة خاصة بالبيئة العراقية والتي رسمت برنامجاً ذو نظرة شمولية وطموحة ضمت مشاريع مختلفة في هذا المجال من اجل معرفة أهم المشاكل البيئية التي يعاني منها البلد وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها خاصة بعدما ماكانت تعاني البيئة من إهمال كثير خلال القرون الماضية، تم وضع التشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة إذ نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وفق المادة ١١٤ الفقرة ٣ على "رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وعليه تغيرت النظرة التقليدية التي كانت سائدة على فصل البعد البيئي عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في مسيرة التنمية، كما تم مصادقة مجلس النواب على قانون حماية وتحسين البيئة عام ٢٠٠٩ والذي يعد أكثر القوانين فاعلية في معالجة مشاكل التدهور البيئي وكذلك وضع الضوابط الصارمة للتعامل معها إذ يتضمن هذا القانون فقرة تتعلق بتأسيس شرطة بيئية لمحاسبة المخالفين فضلاً عن تبنيه مجموعة أهداف منها بناء قاعدة معلومات خاصة بالبيئة العراقية تتضمن مستوى

الملوثات والجهة المسببة لها، وكذلك حماية المياه والهواء والحد من الضوضاء وزيادة مستويات الرقابة البيئية وهذا ما أكدت عليه خطة التنمية القومية ٢٠١٠ (المقدادي ٢٠٢٥)

التحديات المختلفة للتلوث البيئي في العراق :

لقد واجهت البيئة العراقية تحديات مختلفة تمثلت بالنمو السكاني السريع الذي يمثل التحدي الرئيس لمفهوم المواطنة وما رافقه من هدر كبير في عناصر البيئة، فضلاً عن عدم الاعتماد على الأساليب الحديثة في معالجة الملوثات الناتجة عن الحروب التي ألقت بظلالها على واقع التلوث البيئي مما انعكس سلباً على البيئة بشكل عام. (الياسري ٢٠٢٥)

ويمكن حصر أهم هذه التحديات والمتمثلة بالآتي:

١. عدم وجود تحديد دقيق لمواقع عناصر تلوث البيئة بما فيها التلوث الإشعاعي بسبب الافتقار إلى انظمه رصد ورقابة ومتابعة شاملة لنوعية البيئة، فضلاً عن تلوث عناصر البيئة كافة وخاصة في المدن الكبرى.

٢. إن زيادة استخدام المولدات الكهربائية الصغيرة لسد الاحتياجات المنزلية والتجارية والصناعية بسبب الاستمرار النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية، أدى إلى إضرار بالبيئة المحيطة نتيجة حرق كميات كبيرة من الوقود بمختلف أنواعه في ظل محركات احتراق داخلي معظمها قليلة الكفاءة.

تفتقر المؤسسات البيئية المحلية إلى الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية والخبرات في هذا المجال مع ضعف ومحدودية مشاركة العراق في النشاط البيئي الدولي. (الياسري ٢٠٢٥)

الافتقار إلى دراسات جدية لتقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستراتيجية، فضلاً عن عدم وجود بيوت خبرة في مجال إعداد وتقييم دراسات عن التلوث البيئي. (الياسري ٢٠٢٥)

٣. غياب الوعي البيئي لدى المواطن عموماً ولدى المستثمر بشكل خاص من خلال إهمال المعايير البيئية لحساب المنفعة الاقتصادية الخاصة، فضلاً عن عدم ملائمة بعض التقنيات المستوردة للبيئة العراقية.

٤. عدم وجود تخطيط اقتصادي متكامل يوازن بين متطلبات النظام البيئي من جهة، ومستوى الاستغلال المدروس للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية المستدامة من جهة أخرى.

ازدياد ظاهرة العواصف الرملية بسبب التراجع الكبير في المساحات الخضراء الناتجة عن نقص الغطاء النباتي وقلة الأمطار والرعي الجائر لرعاة الأغنام فضلاً عن عمليات قطع الأشجار، خاصة بعد ما مر به البلد من فوضى خلال مرحلة تغيير نظام الحكم (المهداوي ، ١٥٠)

ثانياً: التحديات التعليمية :

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أصبح هنالك هبوطا واضحا في مستوى التعليم الى درجة كبيرة الامر الذي اثر بشكل كبير على مفهوم المواطنة لدى ابناء الشعب، على الرغم من غنى العراق بثرواته المختلفة الا اننا نجد الكثير من مدارس من الطين اضافة الى الكرفانات التي تستخدم كمدارس ويفترش الطلاب في كثير من المدارس الأرض لعدم توفر الرحلات (المقاعد الدراسية)، ويظهر ان الحكومة لم تكن جادة في تطبيق القوانين اذ يفترض بالتعليم ان يكون الزاميا في المرحلة الابتدائية ومجانيا ولكن بسبب عدم المتابعة بلغ عدد الأميين والمتهربين من الدراسة بحدود (٧) مليون طالب وتزداد هذه النسبة بسبب الفقر واضطرار الأطفال الى العمل لإعالة ذويهم ، فضلا عن زيادة عدد المهجرين والنازحين وعدم توفر بيئة دراسية مناسبة للطلاب من كل النواحي (التعليم في العراق، ٢٠٢٥).

لقد وقع نظام التربية والتعليم في العراق بعد ٢٠٠٣ إسوة بغيره من القطاعات الانتاجية اسير المحاصصة الطائفية والأثنية مما اخل بمهمة هذا القطاع الحيوي فالإصلاح التربوي يرتبط بالإصلاح السياسي وقد يبدو من العبث الحديث عن اصلاح العملية التربوية والتعليمية في العراق دون ان تسبقه خطوات جدية في اصلاح المنظومة السياسية العامة والتي تتعكس بدورها في اصلاح العملية التربوية والتعليمية عبر رسم ملامح فلسفة تربوية لقطاع التربية والتعليم قوامها الاستجابة الأكيدة للمنجزات العلمية والتقنية التي تفرزها ظروف العصر المعلوماتي المتغير دون انقطاع ، الى جانب الاستفادة الماسة من حيثيات التغيير الجارية في المجتمع العراقي. وان يكون التغيير في المناهج الدراسية وفق اسس علمية بعيدا عن التخندق الطائفي والأثني مع تكريس الوطنية والمواطنة وقيم التسامح والمساواة والديمقراطية والتعددية (شيب ٢٠٢٥)

فضلا عن ذلك يعاني ايضا الواقع التعليمي من عدد من التحديات اهمها

- ١- حوالي ٧٠% من المدارس تفتقر الى المياه النظيفة ودورات المياه الصحية (شيب ٢٠٢٥): .
- ٢- رداءة نوعية المدخلات او عدم وجودها والمتمثلة ب : مختبرات العلوم والمكتبات والمراسم ووسائل الايضاح والمعدات ، اضافة الى المناهج التي عفا عليها الزمن وعدم تدريب المعلمين وظاهرة الانتشار الواسع للدروس الخصوصية التي تثقل كاهل الأسرة العراقية وخصوصا ذوي الدخل المحدود

٣- قلة التخصيصات المالية الى التعليم في التي اخذ الجانب الأمني والعسكري جزءا كبيرا منها

٤- سوء الادارة وانعدام الخطط الاستراتيجية لبناء وتطوير التعليم .

٥- المحاصصة المقيتة وتأثيرها السلبي وتعرض الكثير من الطلبة والمعلمين والمدرسين الى التهجير

القسري

الخاتمة :

يمثل مفهوم المواطنة أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، إذ يقوم على مبادئ الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والدولة، ضمن إطار قانوني ومؤسسي يضمن العدالة والمساواة، بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولات سياسية كبرى أسست لنظام ديمقراطي تعددي، إلا أن مسار ترسيخ المواطنة اصطدم بجملة من التحديات البنيوية والمؤسسية، التي أفرزتها عقود من الحكم الاستبدادي، فضلاً عن العوامل الداخلية التي ساهمت في إضعاف الهوية الوطنية وتعزيز الانقسامات الفرعية. إن معالجة التحديات تتطلب بناء سياسات إصلاحية متكاملة، تشمل تعزيز الحكم الرشيد، وإصلاح المنظومة القانونية، وتفعيل دور المؤسسات الدستورية، إضافة إلى بناء ثقافة مدنية تعزز من روح الانتماء الوطني بعيداً عن الهويات الفرعية. كما أن التربية والتعليم والإعلام يشكلون أدوات محورية في تنمية الوعي بالمواطنة، من خلال تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الاجتماعي. كما إن تحقيق المواطنة الفاعلة في العراق يتطلب تحولاً جوهرياً في بنية الدولة والمجتمع، يقوم على إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم وفق مبادئ الديمقراطية الحقيقية، وترسيخ قيم المواطنة الدستورية، بما يضمن استقرار الدولة وتعزيز ولاء الأفراد لمؤسساتها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء دولة القانون والمؤسسات.

المصادر باللغة العربية

١. _ ابراهيم الياسري، التلوث البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التحديات وسبل المعالجة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان، متاح على الموقع الالكتروني، www.alhudamissan.com
٢. _ التعليم في العراق ٢٠ عاما من الانهيار، تقرير صحيفة العالم الجديد، متاح على الموقع الالكتروني، <https://al-aalem.com> تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥-٣-٥
٣. _ احمد جاسم الياسري وابراهيم جاسم الياسري، التلوث البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٣...التحديات وسبل المعالجة، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، بحث منشور على الموقع <https://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-16/2013-03-05-21-25-11/5517-2021-08-08-19-11-29.html> تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥-٣-٥.
٤. _ كاظم المقدادي، المشاكل البيئية في العراق، مجلة البيئة العربية الاولى، العدد ٧٤، متاح على الموقع الالكتروني، <http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSection>
٥. _ احمد جاسم الياسري، التلوث البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع الالكتروني، <http://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-16/2013-03-05-21-25-11/5517-2021-08-08-19-11-29.html>
٦. _ الخز علي، هند، التعايش السلمي في العراق، ضمانات النجاح والية التفعيل، اعمال المؤتمر السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية
٧. _ الدليمي، بلاسم جميل، ٢٠٢٢، التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
٨. _ الشمري ناظم نواف، وطه العنكي، أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٢
٩. _ القاضي، سعيد اسماعيل، ٢٠١٨، المواطنة الصالحة (السمات والمطالب)، مجلة العلوم التربوية، المجلد ٣٧

١١. _ الكواري ، علي خليفة وآخرون ، ٢٠٠١ ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،
١٢. _ خليل ، ٢٠٢٠ ، طلال حامد ، الهوية الوطنية العراقية وفاق المستقبل ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد الرابع ، العدد الثاني
١٣. _ درويش ، محمد احمد ، ٢٠٠٩ ، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ، دار عالم الكتب ، القاهرة
١٤. _ عادل عبد الزهرة شبيب ، التعليم في العراق الى اين ، مقال منشور على مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٦٥٤١ ، متاح على الموقع الالكتروني <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=673909> تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥-٣-٥
١٥. _ عبد الحميد ، احمد مختار ، ٢٠٠٨ ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، بيروت
١٦. _ مصطفى ، عدنان ياسين ، ٢٠١٣ ، تحولات المجتمع العراقي بعد غزو عام ٢٠٠٣ ، المركز العربي للابحاث والسياسات ، قطر
١٧. _ عبد الله ، بدرية صالح ، ٢٠٢٤ ، محددات السلم لمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٦٨ ، كانون الاول
١٨. _ عكروف ، ايمان ، ٢٠٢١ ، الشباب وقيم المواطنة مفاهيمها واهميتها وابعادها في المجتمع ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ١٢ ، العدد ١ ، الجزائر
١٩. _ عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين ، اشكالية الهوية الوطنية - رؤية في التحديات و مستقبل بناء هوية عراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، متاح على الموقع الالكتروني <https://political-encyclopedia.org> تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥-٣-٢
٢٠. _ عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين ، اشكالية الهوية الوطنية - رؤية في التحديات و مستقبل بناء هوية عراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، متاح على الموقع الالكتروني <https://political-encyclopedia.org> تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥-٣-٢
٢١. _ علاونة ، زياد ، المواطنة ، بحث (منشور) وزارة الشؤون السياسية والرقابية ، المملكة الاردنية الهاشمية ب ت ن
٢٢. _ عطية ، غني صغير ، ٢٠١٨ ، المواطنة واثرها على الاستقرار السياسي في العراق ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الثاني ، المجلد التاسع
٢٣. _ عجيل عماد وكاع ، المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، كلية التربية الاساسية ، جامعة تكريت ، المجلد ٣ ، السنة ٣ ، العدد ٩
٢٤. _ طيب ، ايوب محمد ، ٢٠١٧ ، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها (تحديات الهوية الوطنية العراقية - نموذجا) مجلة كلية القانون للعلوم السياسية والقانونية ، جامعة كركوك كلية القانون و العلوم السياسية ، المجلد ٦ ، العدد ٢١ ، ج ٢.
٢٥. _ محمد ، وليد سالم ، ٢٠١٤ ، مأسسة السلطة وبناء الدولة - دراسة حالة العراق ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن
٢٦. _ محمد عرابي ، مفهوم المواطنة والتربية عليها ، بحث متاح على موقع المرجع الالكتروني للمعلومات ، متاح على الموقع الالكتروني <https://almerja.com/reading.php?idm=161581> تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥-٣-٢
٢٧. _ مصطفى ، نهلة محمد ، ٢٠١١ ، مفهوم المواطنة والاسس التي تقوم عليها - دراسة مقارنة بين مصر والمانيا ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق للدراسات العليا ، جامعة المنوفية ، مصر ، ب ت ن
٢٨. _ ولاء الغرابي ، التحديات التي تواجه المواطنة في العراق ، وكالة صوت الامة العراقية للاعلامات مقال متاح على الموقع الالكتروني <https://iraqination.net> تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥-٣-٢.

المصادر باللغة الاجنبية :

1. -Ibrahim Al-Yasiri, Environmental Pollution in Iraq after 2003, Challenges and Ways to Address Them, College of Administration and Economics, University of Maysan, available on the website, www.alhudamissan.com
2. _Education in Iraq, 20 Years of Collapse, Al-Alam Al-Jadeed Newspaper Report, available on the website, <https://al-aalem.com/> The site was visited on 3-5-2025
3. _Ahmed Jassim Al-Yasiri and Ibrahim Jassim Al-Yasiri, Environmental Pollution in Iraq after 2003... Challenges and Ways to Address Them, Al-Huda Foundation for



- Strategic Studies, a research published on the website <https://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-16/2013-03-05-21-25-11/5517-2021-08-08-19-11-29.html> The site was visited on 5-3-2025.
4. _Kazem Al-Muqaddadi, Environmental Problems in Iraq, The First Arab Environment Magazine, Issue 74, Available on the website
 5. <http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSection=>
 6. _Ahmed Jassim Al-Yasiri, Environmental Pollution in Iraq after 2003, University of Kuqa, College of Administration and Economics, Al-Huda Foundation for Strategic Studies, Available on the website, <http://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-16/2013-03-05-21-25-11/5517-2021-08-08-19-11-29.html>
 7. _Al-Khazaali, Hind, Peaceful Coexistence in Iraq, Guarantees of Success and Mechanism of Activation, Proceedings of the Annual Conference of the College of Political and Social Sciences, University of Sulaymaniyah
 8. _Al-Dulaimi, Balasim Jamil, 2022, Challenges Facing the Iraqi Economy and Ways to Address Them, Economic and Administrative Research Unit, College of Administration and Economics, University of Baghdad
 9. _Al-Shammari, Nazim Nawaf, and Taha Al-Anbaky, The Citizenship Crisis in Iraq and Ways to Address It, International Politics Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 32
 10. _Al-Qadi, Saeed Ismail, 2018, Good Citizenship (Characteristics and Demands), Journal of Educational Sciences, Volume 37
 11. _Al-Kuwari, Ali Khalifa and others, 2001, Citizenship and Democracy in Arab Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut
 12. _Khalil, 2020, Talal Hamid, Iraqi National Identity and Future Prospects, Journal of Legal and Political Thought, Volume Four, Issue Two
 13. _Darwish, Muhammad Ahmad, 2009, Globalization, Citizenship and National Belonging, Dar Alam Al-Kutub, Cairo
 14. _Adel Abdul Zahra Sheeb, Education in Iraq, Where to? Article Published in Al-Hewar Al-Mutamadin Magazine, Issue 6541, available on the website <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=673909> The site was visited on 5-3-2025
 15. _Abdul Hamid, Ahmed Mukhtar, 2008, Dictionary of Contemporary Arabic, Alam Al-Kutub, Beirut
 16. _Mustafa, Adnan Yassin, 2013, Transformations of Iraqi Society after the 2003 Invasion, Arab Center for Research and Policy, Qatar
 17. _Abdullah, Badriya Saleh, 2024, Determinants of Peace for My Society in Iraq after 2003, Journal of Political Science, Issue 68, December
 18. _Akrouf, Iman, 2021, Youth and the Values of Citizenship, Its Concepts, Importance and Dimensions in Society, Journal of the Researcher in Humanities and Social Sciences, Volume 12, Issue 1, Algeria
 19. _Abeer Siham Mahdi and Ammar Hamid Yassin, The Problem of National Identity - A Vision of the Challenges and the Future of Building an Iraqi Identity after 2003, Political and International Journal, Faculty of Political Science, Available on the website <https://political-encyclopedia.org/>
 20. The site was visited on 2-3-2025
 21. _Abeer Siham Mahdi and Ammar Hamid Yassin, The Problem of National Identity - A Vision of the Challenges and the Future of Building an Iraqi Identity after 2003, Political and International Journal, Faculty of Political Science, Available on the website <https://political-encyclopedia.org/>



22. The site was visited on 2-3-2025
23. Alauna, Ziad, Citizenship, Research (Published) Ministry of Political and Oversight Affairs, Hashemite Kingdom of Jordan, B T N
24. _Atiya, Ghani Saghir, 2018, Citizenship and its Impact on Political Stability in Iraq, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science. Issue Two , Volume 9
25. _Ajeel Emad Wakaa, Citizenship in Iraq after 2003, Tikrit Journal of Political Science, College of Basic Education, Tikrit University, Volume 3, Year 3, Issue 9
26. _Tayeb, Ayoub Mohammed, 2017, The Nature of National Identity and Its Challenges (Challenges of the Iraqi National Identity - A Model) Journal of the College of Law for Political and Legal Sciences, University of Kirkuk, College of Law and Political Science, Volume 6, Issue 21, Part 2.
27. _Muhammad, Walid Salem, 2014, Institutionalization of Authority and State Building - A Case Study of Iraq, Academics for Publishing and Distribution, Amman, Jordan
28. _Muhammad Arabi, The Concept of Citizenship and Education for It, a research available on the electronic reference website for information, available on the website <https://almerja.com/reading.php?idm=161581> The site was visited on 2-3-2025
29. _Mustafa, Nahla Muhammad, 2011, The Concept of Citizenship and the Foundations on Which It is Based - A Comparative Study between Egypt and Germany, Published Master's Thesis, Faculty of Law for Graduate Studies, Menoufia University, Egypt, B T N
30. _Walaa Al-Gharabi, The Challenges Facing Citizenship in Iraq, Sawt Al-Ummah Al-Iraqiya Media Agency, an article available on the website <https://iraqination.net/> The site was visited on 2-3-2025.